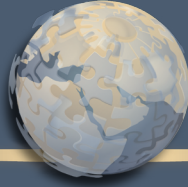


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

مستقبل الميلشيات الموالية



ترجمات

الأحد 14 أبريل 2019

ترجمات



ستة سيناريوهات لمستقبل الميليشيات الموالية للنظام في مرحلة ما بعد الحرب

نشر معهد هولندا للعلاقات الدولية (CLINGENDAEL) دراسة في مطلع شهر أبريل الجاري بعنوان: (SIX SCENARIOS FOR PRO-REGIME MILITIAS IN 'POST-WAR' SYRIA) تناول فيها الباحثان: سمر بتروي ونك غرينستيد السيناريوهات المحتملة لمستقبل الميليشيات الموالية للنظام السوري في فترة ما بعد انتهاء الحرب، حيث خلاصا إلى ستة سيناريوهات بعضها "مفضل"، والآخر "غير مرضي" لدى الأطراف الثلاثة الفاعلة على الأرض: روسيا وإيران والنظام. وذلك بعد تحديد مواطن الالتقاء والاختلاف بين هذه الأطراف، ومن ثم ترجيح سيناريو إسباغ الميليشيات الصفة القانونية كقوات موازية، أو دمجها في صفوف قوات النظام.

ورأت الدراسة أن مسألة الميليشيات ستحدد مستقبل سوريا على المدى القريب والمتوسط، إذ سيكون لها تأثير على ملفي إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، خاصة وأن بقاءها سيعيق جهود إعادة الإعمار من جهة، ويمنع العودة الطوعية للاجئين من جهة ثانية.

وعلى الرغم من أن هذه الميليشيات قد أثبتت بأنها أدوات هامة في تأمين بقاء نظام بشار الأسد، وساهمت في صياغة مسار الحرب خلال السنوات الماضية، إلا أنها باتت اليوم موضع خلاف بين النظام السوري وداعميه: إيران وروسيا، ووضعت الدول المجاورة والغرب في موقع الترقب إزاء ما ستؤول إليه الأمور، حيث تحمل التأثيرات الكامنة خلف السيناريوهات المحتملة تداعيات مهمة على مستقبل الدولة والشعب السوري، ففي نهاية عام 2017 قُدِّر عدد المقاتلين المحليين والأجانب المنضوين في الميليشيات الموالية للنظام ما بين 100 إلى 150 ألف، وذلك في مقابل انخفاض عدد قوات النظام إلى نحو 25 ألف مقاتل، بعد أن ناهز تعدادها قبل اندلاع الأزمة نحو 220 ألف.

وأسهمت هذه الميليشيات في منع انهيار النظام، إذ لم يكن بوسع الأسد تأمين دمشق وحمص وحلب وحماة وأجزاء كبيرة من الجنوب، وكافة المواقع الاقتصادية، ومعظم المناطق المأهولة من سوريا دونها.

إلا أن الأشهر الماضية شهدت تحولاً كبيراً؛ فمع صمت المدافع وتحقق الاستقرار النسبي، أصبح النظام معنياً أكثر من قبل بتصوير نفسه على أنه الجهة الشرعية صاحبة السيادة، والوحيدة القادرة على حكم سوريا "ما بعد الحرب"، وأدى ذلك إلى تحول الميليشيات الموالية إلى عامل سلبي يمنع تحقيق تلك الصورة ويثير التوتر بين حلفي النظام الرئيسيين: روسيا وإيران.



الميليشيات الموالية و”الحرب الأهلية“

ورأت الدراسة أن فرص نجاة النظام في الأشهر الأولى من ”الحرب الأهلية“ كانت محدودة للغاية، حيث سقطت المناطق الحدودية سريعاً بيد المعارضة، ونتج عن الخسائر الباهظة التي تكبدها النظام تقلص جيشه إلى النصف، الأمر الذي دفعه إلى حشد وتجنيد الميليشيات لتعويض النقص البشري، وأدى ذلك إلى تجريد احتكار النظام للعنف وتضخيم نفوذ القوى الخارجية الراعية للنظام.

واستند النظام في سياسته تلك إلى صيغة قانونية تسمح بالاعتماد على الميليشيات، حيث يتيح قانون الخدمة العسكرية السورية مجال استخدام ”القوى الريفية“ وغيرها من القوات التي تحتم الظروف استخدامها للقتال في صفوف الجيش، وساعد ذلك القانون في تشكيل ميليشيات محلية بعدما فقدت قوات النظام كوادرها بمعدل مذهل، وأثبتت فشلها في تجنيد قوى بشرية جديدة، في حين أثبتت الميليشيات أنها أكثر نجاحاً في تعبئة السوريين للقتال، وذلك لاعتمادها على شبكات مجتمعية وسماعها للمقاتلين بالبقاء قرب منازلهم، ومنح عناصرها في الوقت نفسه منافع مالية واجتماعية أكبر من تلك التي يقدمها الجيش لعناصره.

وكانت سياسات بشار الأسد قبل اندلاع الأزمة عام 2011 قد أسهمت في تعميق شبكات المحسوبية ومحاباة الأقارب في الجيش، ما جعلهما أساساً الترقية في الصفوف العليا للمؤسسة العسكرية خلال فترة الأزمة، حيث مكنت تلك السياسة الشبكات المتنفذة من إدماج الميليشيات في هياكل جيش النظام ومراكز السيطرة فيه، والتحول من نموذج القيادة العسكرية الاحترافية في الحروب التقليدية إلى نموذج قيادة الأفراد الموالين، سواء من ذوي الخلفية العسكرية أو التجارية، الذين دمجوا بين القوات العسكرية التقليدية والقوات شبه العسكرية الجديدة ليقاتلوا محلياً ويحققوا مزيداً من المرونة مع استثمار أموال شخصية طائلة لإنشاء وحدات جديدة، وعلى رأسهم؛ رامي مخلوف ابن خالة بشار الأسد، والذي مول العديد من الميليشيات، ومن أبرزها قوات ”النمر“.

ويمكن اعتبار تلك الميليشيات منتجاً مستفيداً من الشبكات التي تسللت تدريجياً إلى الجيش، ما يجعلها تشكيلات هجينة أكثر من كونها حالة شاذة، إذ لا يمكن اعتبار الميليشيات الموالية للنظام وحدات غير نظامية تعمل خارج هياكل الجيش، بل تتمتع هذه الكيانات بتبني النظام لها بصورة رسمية وتعمل وفق الهياكل التي تعمل من خلالها القوات النظامية.



وتمثل التطور الأبرز عقب ذلك في استفادة تلك الميليشيات من الدعم الروسي والإيراني، وتحولها فيما بعد إلى عنصر خلاف كبير بين الطرفين، حيث تحولت تدريجياً إلى قوى ممثلة لرعاتها الذين يمتلكون مصالح متداخلة تتجاوز الأبعاد العقائدية والإيديولوجية، إذ تتمحور مصالح روسيا حول شرعنة وجودها العسكري وتعزيز نفوذها الشرق أوسطي في مواجهة الولايات المتحدة، كقوة عظمى قادرة على إنهاء الأزمة السورية، وهو أمر لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيقه.

ولتعزيز مكانتها تلك؛ عمدت موسكو إلى إضعاف العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة "مسار جنيف"، ومنح "مسار أستانا" الدور الأكبر للحصول على اعتراف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنها لاعب مهم وموثوق في الحرب على الإرهاب، وفي التمسك بمبدأ سيادة الدولة من خلال دعم النظام السوري، والقضاء على مفاهيم الليبرالية التي ترى إمكانية إلغاء سيادة الدولة حالة نشوب أزمة إنسانية خطيرة.

ويرغب الروس في الوقت نفسه بالاستفادة من عملية إعادة الإعمار التي يمكن أن تسهم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تحمل تكاليفها، وتأمل في الاستحواذ على عقود الاستثمار على حساب إيران، بالإضافة إلى الترويج لترسانة أسلحتها واختبار قدرات شركات المرتزقة التابعة لها، مثل مجموعة "فاغنر"، في حماية مصالحها طويلة الأجل في منطقة الساحل السوري وتحييد المقاتلين الأجانب القادمين من القوقاز والشيشان.

وبناء على تلك المعطيات؛ فقد ترجمت روسيا أهدافها في سوريا إلى أولويات أبرزها: إعادة بناء السلطة المركزية، وتعزيز إمكانيات الدولة السورية، ودمج الميليشيات الموالية تحت هيكل قيادة مركزي لجيش النظام، وذلك من خلال تشكيل فيالق جديدة تضع تلك الميليشيات تحت جناح الجيش، وتحقيق مطالب إسرائيل بخفض تعداد القوات الإيرانية ومنح سلاح الجو الإسرائيلي حرية التحرك من خلال سيطرة موسكو على الأجواء السورية.

وفي المقابل؛ ترغب إيران في تعزيز نفوذها كقوة "ممانعة" رئيسة في الشرق الأوسط في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، وتوظيف ذلك المفهوم لمد السيطرة الفعلية على الأرض، وإبقاء سوريا كشريك إستراتيجي في مواجهة إسرائيل، وتأمين طرق مواصلاتها البرية والجوية مع وكلائها، خصوصاً "حزب الله" اللبناني، حيث تتغلغل إيران في مفاصل الدولة السورية وتوظف المراقدين الشيعة لتعزيز نفوذها وزيادة قدرات الحرس الثوري في الحروب غير المتماثلة، كما تعمل على جني ثمار تدخلها العسكري من خلال الاستحواذ على عقود إعادة الإعمار.

ولتحقيق تلك الأهداف؛ ترغب إيران في الحفاظ على بشار الأسد في سدة الحكم لأطول فترة ممكنة، كما ترغب في تأمين شبكات نفوذها حتى بعد مغادرته من خلال إنشاء وكلاء لها يضمنون بقاء الحكم العلوي وإقصاء الأغلبية السنية عن مفاصل الدولة، وتتواءم تلك السياسة مع النهج الذي تسلكه إيران في كل من لبنان والعراق، حيث شكلت طهران وكلاء يؤمنون نفوذها في بغداد وبيروت، مع ضرورة الإقرار بوجود خلاف في الحالة السورية من حيث الآليات والديناميكيات وحجم الأقلية العلوية في مقابل الأغلبية السنية.

ماذا عن بشار الأسد؟

من غير الواضح مقدار النفوذ الذي يملكه نظام الأسد على الصفقات الكبرى الدائرة بين روسيا وإيران حول مستقبل سوريا، فالنظام فقد سيادته بحكم ضرورات الحرب للحفاظ على بقائه، في حين يرغب بشار الأسد في استعادة سيادة شرعية نظامه وتحقيق المركزية السياسية والعسكرية دون التضحية بالشبكات الموروثة والميليشيات الرديفة، والعودة بالمؤسسة العسكرية إلى النموذج السائد في فترة ما قبل الحرب، حيث تعتمد المؤسسة العسكرية على الدولة وليس العكس، وتعزيز المصالح الإقليمية وإضعاف المعارضة داخلياً وخارجياً.

ولتحقيق تلك الأهداف يفضل بشار الإبقاء على الميليشيات ضمن دائرة الأمن والاستخبارات، والسعي إلى إعادة الهندسة الديمغرافية للتخلص من الفئات المجتمعية غير المرغوب فيها، والإبقاء على المواليين له، والعمل على إخراج المعارضين المحتملين بعيداً عن المدن الرئيسية والجيب الساحلي.

وحتى مع محدودية نفوذ النظام في التحكم بسير الصفقة الكبرى؛ فإنه من المرجح أن يتجه بشار للانفكاك التدريجي من ريقة المصالح الروسية والإيرانية، والعمل على إعادة إنشاء شبكات القرابة والمحسوبية كما كان حالها قبل اندلاع الأزمة، حيث تشكل هيمنة الطائفة العلوية على الجيش مؤشراً على تزايد الطابعية الطائفية للولاءات، وسيعمل بشار على الاحتفاظ بالهيكل القائم على السلطة المركزية المسنودة بالشبكات الطائفية الموروثة.



السيناريوهات الستة

من خلال النظر إلى مصالح النظام وروسيا وإيران، يمكن استشراف ستة سيناريوهات لمستقبل الميليشيات الموالية هي:

1- حلها بشكل تام وترحيل المقاتلين الأجانب.

2- إدماجها بشكل تام في صفوف الجيش.

3- دمج الميليشيات في تشكيلات جديدة للأجهزة الأمنية والاستخباراتية.

4- نزع سلاحها وتسريحها وتوظيفها مدنياً.

5- منح الميليشيات وضعاً قانونياً كقوات شبه عسكرية.

6- إبقاؤها على حالها وعدم المساس بها.

وفي حال ظفر الروس بسوريا، فسيكون مصير الميليشيات إما الإدماج في صفوف جيش النظام أو تفكيكها مع إعادة المقاتلين الأجانب لأوطانهم، ولن يشمل ذلك الشركات الأمنية المتعاقدة أو القوات الروسية التي تقول موسكو أنها جاءت بناءً على طلب النظام، وسيؤدي ذلك إلى تعزيز القيادة المركزية لنظام الأسد.

أما إن ظفرت إيران بالتحكم في مستقبل سوريا فستمنح الميليشيات وضعاً قانونياً كقوات شبه عسكرية، أو تبقّيها على حالها، مما يحقق أهداف إيران بالحفاظ على النظام في وضع لامركزي حال سقوط الأسد، كما يتوقع أن تستخدم إيران تلك الميليشيات كورقة سياسية حال الحاجة للضغط على نظام الأسد في المستقبل.

وفي حال فوز الأسد بتحديد مستقبل سوريا فإن الميليشيات ستُدمج في أجهزة الأمن والاستخبارات، أو في صفوف الجيش، مما يمكن الأسد من استعادة المركزية والحفاظ على الشبكات الطائفية التي يعتمد عليها لتعزيز سلطته وإمداده بالمقاتلين.

لا يوجد هنالك سيناريو واحد يمكن من خلاله إرضاء مصالح الجهات الثلاثة الفاعلة، وبالتالي ليس هنالك تسوية سهلة لتضارب المصالح، إلا أن السيناريو الأفضل لكل من إيران وروسيا هو الدمج الكامل للميليشيات في صفوف جيش النظام ومنحها وضعاً قانونياً كقوات شبه عسكرية، لكنها ليست السيناريو الأفضل بالنسبة للأسد الذي يفضل دمج الميليشيات في أجهزته الأمنية، وهو أمر لا تفضله إيران رغم أن روسيا قد تستسيغها.

ويمكن القول أن السيناريوهات التي يلتقي عليها النظام وروسيا أكثر من تلك التي قد يلتقي عليها النظام وإيران، في حين لا يعتبر خيار تسريح عناصر الميليشيات وإعادة توظيفهم في القطاع المدني مقبولاً لدى الأطراف الثلاثة.

عامل "حزب الله"

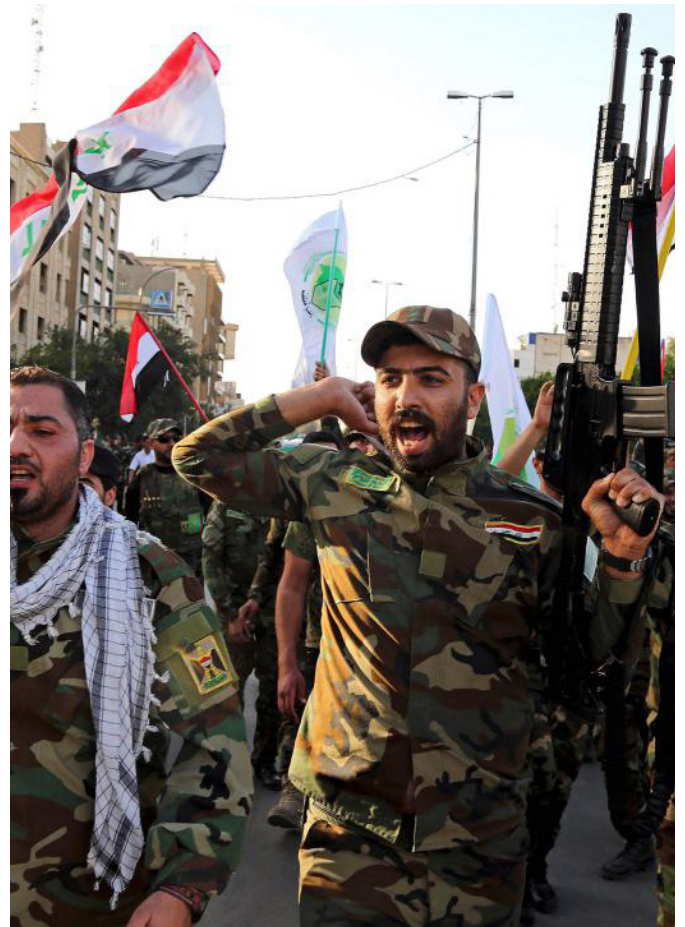
تتطابق رؤية "حزب الله" بشأن سوريا مع الرؤية الإيرانية، إلا أن قيادة الحزب ليست إيرانية، ولا يمكن أن يقبل الحزب -في حال قدمت إيران فرضاً- تنازلات بشأن الصفقة الكبرى في سوريا، ذلك أن تورط الحزب في سوريا يعود إلى بداية نشوب الأزمة عام 2011، حينما انضم الحزب للميليشيات الموالية في سوريا لحماية طريق سلاحه القادمة من إيران والاحتفاظ بقدرته على المناورة في مواجهة إسرائيل، متذرعاً بحماية المقامات الشيعية في دمشق.

ولو قدر للمعارضة السنية أن تنتصر فإن الحزب سيكون الخاسر الأكبر في المنطقة، الأمر الذي دفع بقيادته للعمل على منع سقوط النظام في المراحل الأولى من الصراع من خلال توفير التدريب، والمشاركة في العمليات العسكرية، وقيادة الميليشيات المحلية والأجنبية الموالية في مختلف أرجاء سوريا، وإدخال تكتيكات حرب العصابات لقوات النظام، والتركيز على حرب المدن التي تقتضي وجود قوات مشاة خفيفة، وإجراء عمليات الاستطلاع ونشر القنصاة لتحجيم تحركات العدو.

أما من الناحية العسكرية، فيعتبر كل من النظام وإيران "حزب الله" السلاح الأمضى في مواجهة إسرائيل، ويمثل الحزب الميليشيا الأكثر كفاءة في مساندة النظام، كما تعتبره إيران أداة مهمة لتعزيز نفوذها الإقليمي، ولذلك فإنه من غير المرجح أن توافق إيران أو النظام السوري على تقديم تنازلات لروسيا بشأن "حزب الله"، ولن يوافق الحزب من جانبه على صفقة تقلل من دوره وتأثيره طويل الأجل في سوريا، ولذلك فإن التنازلات المتوقعة ستتمثل في إخراج ميليشيات أجنبية أخرى تقودها إيران مثل "فاطميون" و"زينبيون" دون المساس بميليشيا "حزب الله".

السيناريوهات الستة (تتمة)

وتعطينا تلك السيناريوهات محددات لما سيجري التفاوض بشأنه بين الأطراف الثلاثة، والاستشراف التطورات التي قد تلحق بالميليشيات الطائفية من منظور المصالح المتباينة، ففي حين تعتبر روسيا وإيران المحركان الأساسيين لتحديد مستقبل الميليشيات، إلا إنهما ليستا اللاعبين الوحيدين، إذ تنخرط كل من إسرائيل و"حزب الله" في رسم السيناريوهات المستقبلية إلى درجة معينة، ويتعين وضع مصالحهما بعين الاعتبار.



العامل "الإسرائيلي"

على عكس حالة "اللامبالاة" التي أبدتها إسرائيل في المراحل الأولى من "الحرب الأهلية" السورية، فإن تل أبيب تنظر إلى المرحلة الجديدة من الحرب بقلق بالغ، إذ يثير سيناريو "انتصار" النظام خشية تل أبيب من تنامي نفوذ إيران و"حزب الله"، الأمر الذي سيجعل سوريا محكومة من قبل إيران، وسيهدد ذلك أمن إسرائيل التي كانت تصنف بشار الأسد على أنه: "الشیطان الذي نعرفه"، وذلك لقدرتها على ردعه معتمدة على إرث الهزائم التاريخية التي ألحقتها بنظامه وعلى تفوقها العسكري، لكن النظام لم يعد اليوم مستقراً ولا مسيطراً بشكل تام على قواته المسلحة ولا قادراً على احتواء العناصر غير المنضبطة والميليشيات التي تعتمد بصورة أكبر على إيران و"حزب الله"، الأمر الذي سيفرض على تل أبيب ممارسة ضغط معاكس كبير.

وعلى عكس تهديد داعش الذي حظي بانخراط دولي واسع؛ ترى إسرائيل نفسها معزولة حين يتعلق الأمر بمواجهة الانتشار الإيراني في سوريا، ووفقاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: "المشكلة أنه أينما تحل داعش تدخل إيران"، ولا شك في أن تواجد "حزب الله" وإيران في الجولان يمثلان تحدياً إقليمياً لإسرائيل، يضاف إليه مهدد أكثر خطورة يتمثل في الطريق الذي تسعى إيران لشققة مروراً بالعراق وسوريا إلى "حزب الله" في لبنان، وبالتالي فإن أولويات إسرائيل تتمثل في إخراج إيران و"حزب الله" من سوريا، وتفكيك الميليشيات، وعودة المقاتلين الأجانب لأوطانهم أو دمجهم في جيش النظام الخاضع مركزياً للأسد.

وتعتبر خيارات إسرائيل السياسية محدودة للغاية، إذ إنها توقفت عن الاعتماد على الولايات المتحدة منذ 2016، وذلك بعد أن فشلت في إقناع إدارة أوباما بمواجهة إيران في سوريا، وبعد مؤتمر هلسنكي (يونيو 2018) بدا أن الولايات المتحدة وروسيا قد اتفقتا على أهمية تأمين الجولان وحينها صرح ترامب بأن "إيجاد الأمن لإسرائيل يعتبر مطلباً رئيساً بالنسبة لي وللرئيس بوتين".

وتشارك إسرائيل روسيا في الرغبة بتفكيك الميليشيات بهدف دعم مركزية الأسد السياسية والعسكرية، ويمكن ملاحظة تحسن العلاقات الإسرائيلية-الروسية واعتماد كلا البلدين على بعضهما، إذ تدرك موسكو ضرورة عدم عزل إسرائيل إذا أرادت تشكيل دائرة نفوذ خاصة بها في الشرق الأوسط، في حين تعتبر تل أبيب موسكو اللاعب الوحيد القادر على الحد من نفوذ إيران في سوريا.



أثر الميليشيات

يُنظر إلى الميليشيات على أنها قوى انتهازية مفسدة لاتفاقيات وقف إطلاق النار ومعاهدات السلام، وقد خلصت دراسة نشرتها جامعة أوكسفورد إلى أن الميليشيات تزيد مخاطر اندلاع الصراع وتسهم في الانتكاس بنسبة لا تقل عن 20%، وأن تأثير العنف منخفض الحدة والفوضى الناجمة عن تورط الميليشيات في تجارة السلاح والمخدرات وأشكال أخرى من الإجرام في سياقات ما بعد الصراع (الأنشطة غير القانونية التي جلبت لهم السلطة والمال خلال الحرب) يمكن أن تجر المزيد من الدمار على المدنيين المنهكين بفعل سنوات الحرب.

وستبقى مسألة الاستقرار في سوريا مفتوحة طالما لم تُحل مسائل: إدلب وعفرين ومناطق سيطرة الكرد، وكذلك نتيجة العنف الذي تقوم به الميليشيات الموالية للنظام، في حين يبقى السؤال مطروحاً حول ردة فعل الميليشيات الموالية تجاه كل سيناريو وكيفية رؤيتهم لمستقبل البلاد، وحيث أن الحرب قد أمنت لهم قدراً كبيراً من المال والنفوذ فمن الممكن الحفاظ على هذا الوضع على شكل أكثر من سيناريو، وعلى رأسها رغبة النظام بالاستمرار في الحكم من خلال شبكات الورثة (الطائفين) الجدد، ودمج الميليشيات في أجهزته الأمنية.

ومن المنطقي أن ترفض الميليشيات أي سيناريو يقلص من حجم نفوذها بعد الحرب، وذلك من خلال افتعال حوادث أمنية متقطعة، إذ إن أغلب قادة الميليشيات المحلية موالون للأسد من خلال العلاقات الشخصية، ولن تأتلف تلك الميليشيات على أي شخص آخر غير بشار سواء من المعارضة أو من المنافسين المحليين، ولا يتوقع أن تقف تلك الميليشيات الموالية خلف أي انقلاب على النظام السياسي الجديد في سوريا على المدنيين القريب والمتوسط.



جدول بالسيناريوهات والمصلحة لكل طرف واحتمالية تحقق كل سيناريو:

السيناريو	مرضي	غير مرضي	الاحتمالية
1- حل الميليشيات وإعادة مقاتليها لبلادهم	مرضي لروسيا وإسرائيل وهو أفضل سيناريو لإسرائيل	غير مرضي لإيران وحزب الله ونظام الأسد وهو أسوأ خيار لديهم	غير محتمل
2- إدماج الميليشيات بشكل كامل في صفوف جيش النظام.	مرضي لروسيا، وإسرائيل ونظام الأسد، وهو أفضل سيناريو لروسيا وثاني أفضل خيار لنظام الأسد	غير مرضي لإيران وحزب الله	محتمل نوعاً ما ويعتمد على إمكانية تحقيق النفوذ لإيران وحزب الله.
3- دمج الميليشيات في صفوف أجهزة النظام الأمنية	أفضل سيناريو لنظام الأسد	غير مرضي لروسيا وإيران وحزب الله وإسرائيل.	غير محتمل بالنظر لرفض اللاعبين الرئيسيين
4- حل الميليشيات ونزع سلاحها ودمجها في القطاعات المدنية	غير مرضي لأحد	الجميع غير راضي	غير محتمل
5- إسباغ صفة قانونية على الميليشيات كقوات موازية	مرض لإيران ونظام الأسد وحزب الله وهو أفضل الخيارات لدى إيران وحزب الله	غير مرضي لروسيا وإسرائيل وهو أسوأ سيناريو لإسرائيل	محتمل نظراً لميزان القوى الذي يميل لصالح إيران
6- عدم المساس بالميليشيات	مرضي لإيران وحزب الله	غير مرض لروسيا ونظام الأسد وإسرائيل وهو أسوأ سيناريو لروسيا	غير محتمل



خاتمة وتوصيات

يعتبر السيناريو الأرجح تحققاً بالنسبة للميليشيات هو: إسباغ صفة الشرعية عليها ومنحها وضعاً قانونياً كقوات موازية أو دمجها في صفوف قوات النظام، لكن ذلك سيحدث تبعات إقليمية ومحلية على المدى المتوسط، ولن يساعد في تحقيق مسائل المحاسبة والعدالة والحماية، وسيفسد فرص تحقيق سلام مستدام عبر إبقاء جذور الصراع حية.

وتعتبر العدالة والحماية أمران جوهريان لتأمين منح اللاجئين خيار العودة الطوعية الآمنة، إذ إن غياب مساءلة الميليشيات وعدم تحقيق العدالة للضحايا سيفاقم الوضع الأمني ويهدد مستقبل سوريا، وسيعزز الطبيعة الطائفية المفرطة لجيش النظام، وما لم يرقم النظام بإصلاحات جذرية في بنيته فإنه من غير المحتمل تحقيق العودة الطوعية للاجئين.

أما على الصعيد الإقليمي؛ فإن تغول إيران و"حزب الله" في سوريا سيؤديان بإسرائيل إلى المزيد من التصعيد وتكثيف الغارات على منشآت جيش النظام، وعلى الرغم من أن أوروبا لا تملك نفوذاً أو تأثيراً كبيراً على مستقبل تلك الميليشيات، إلا أن ذلك يجب أن لا يفوت عليها الاستفادة من الدروس، وخاصة فيما يتعلق بحاجة سوريا للمساعدات الإنسانية وإلى إعادة الإعمار التي تزيد كلفتها على 052 مليار يورو.

ربما يكون بإمكان حلفاء النظام تقديم بعض النفقات، وربما سيطلب النظام من النخب المحلية تغطية بعض تكاليف فاتورة إعادة الإعمار، وسيتوقع هؤلاء من طرفهم تحقيق مكاسب مالية وسياسية، إذ إن معظمهم يرعون ميليشيات محلية موالية، ولذلك فإن مستقبل الميليشيات الموالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل إعادة الإعمار الأوسع نطاقاً.

وبناءً على ما سبق، يمكن سوق عدد من الدروس والنصائح لصناع القرار في أوروبا الغربية، أبرزها:

1- الاستمرار في تخصيص الموارد لرصد مسار تطوير الميليشيات الموالية في سوريا، وبناءً على السيناريوهين الأكثر احتمالاً، سيتعامل ممثلو إعادة الإعمار بشكل أو بآخر مع ميليشيات موالية، وبالتالي يجب عليهم فهم علاقتهم بنظام الأسد وربط نوع المشاركة بتقليل الاحتقان المجتمعي.

2- الإصرار على عدم انتفاع الميليشيات الموالية من مشاريع إعادة الإعمار ومن الهيئات الإغاثية التي يمولها الأوروبيون، إذ إن وقوع المساعدات بيد هذه الميليشيات سيعزز مظاهر الفساد، ويتطلب تحقيق ذلك إنشاء آليات مراقبة مشددة، ومعرفة إذا ما كانت المنظمات غير الحكومية المعتمدة للتعاون الدولي من قبل الدولة على علاقة مع الميليشيات الموالية للنظام أم لا.

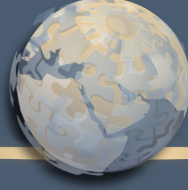
3- التزام معايير واضحة، ومستقيمة أخلاقياً، لما يُعتبر "عودة آمنة وطوعية" للاجئين، آخذين بعين الاعتبار أنه، وفي ظل السيناريوهين المرجحين، فإن ظروف هذه العودة ستنتهك هيكلية ما لم يتم فتح طرق جديدة للعدالة الانتقالية والمساءلة، وهو أمر غير محتمل في الوقت الحالي.

4- اعتبار فكرة البرنامج التقليدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في سوريا ما بعد الحرب غير مقبول، فعلى الرغم من أنها ممارسة معروفة لبناء السلام على نطاق واسع، إلا إنه من المتعذر تنفيذها بسوريا في ظل الرؤى المختلفة للميليشيات وتباين آراء ومواقف القوى الفاعلة، بل يجب أن تتم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تحت إشراف بعثة حفظ السلام الدولية أو الأمم المتحدة، وهو أمر غير وارد في الظروف الحالية.

5- ينبغي على صناع السياسة الأوربيين القبول، علناً أو سراً، بحقيقة النفوذ الإيراني والروسي في سوريا، بما في ذلك البعد الميليشياوي، إذ سيكون لذلك انعكاس أفضل في إدارة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ويعتبر الدخول في مباحثات مع روسيا وإيران ضرورياً للحد من أية آثار سلبية على النظام الناشئ في سوريا، كعدم الاستقرار وانعدام الأمن اللذان سيعززهما تنامي نفوذ الميليشيات، لا سيما إذا بقيت فكرة عدم المساهمة في إعادة الإعمار غير واردة.



Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

ترجمات

توفير خدمات الترجمة ونشر التقارير والأبحاث ذات الأهمية السياسية والعسكرية في الشأنين السوري والخليجي.

الأحد 14 أبريل 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفع صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com